﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦﴾ [مريم: 4 - 6]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لما قَبْلَها:

الانتقالُ من الإجمالِ إلى التَّفصيلِ ببيانِ ما خفيَ من الدُّعاءِ الجزيلِ

لمّا ذُكِرَ في الآيةِ السّابقةِ أنَّ زكريّا ﷺ نادى ربَّهُ نداءً خَفيًّا، وقع في نفسِ السّامعِ شوقٌ لمعرفةِ تفاصيلِ هذا الدُّعاءِ، وما جاءَ فيه، لا سيَّما عند أهلِ الكتابِ، فناسبَ أن يذكرَ هنا تفسيرُ هذا النِّداءِ وبيانُهُ، حيث اشتمل البيانُ على طلبِ الولدِ مِنَ اللهِ ﷻ بعد ذكرِ ضَعْفِ بدنِه وكِبَرِ سِنِّه في قولِه: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، والإخبارِ عن خوفِه من أقاربِه من عدمِ القيامِ بالحقوقِ الدّينيَّةِ، والإخبارِ بحالِ زوجِه، ثمَّ بيَّن حالَ الولدِ وما يكون له من حملِ العلمِ والدّينِ مِنْ بعدِهِ، ممّا تركَهُ الأنبياءُ مِنْ ذُرِّيَّةِ يعقوبَ عليه و﵇، وطلبَ مِنْ ربِّه أنْ يجعلَ هذا الوارثَ مَرْضيًّا يرضاهُ اللهُ والعبادُ دينًا وخُلُقًا وخَلْقًا[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَهَنَ﴾: (وهن) تدلُّ على ضَعْفٍ: وهَنَ الشَّيءُ يَهِنُ وهْنًا: ضَعُفَ[2]، والوَهَنُ: ضَعْفٌ مِنْ حيثُ الخَلْقُ أوِ الخُلُقُ، قالَ تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [لقمان: 14]، أي: كلَّما عَظُمَ في بطنِها زادَها ضَعْفًا على ضَعْفٍ، وقالَ: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [النساء: 104][3]، ومعنى قولِه سبحانَهُ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾: ضَعُفَ ورَقَّ[4].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 143، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 5، والبقاعي، نظم الدرر: 12/ 168.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وهن).
(3) الراغب، المفردات: (وهن).
(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 319، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (وهن).

2) ﴿ٱلۡعَظۡمُ﴾: (عظم) أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على كِبَرٍ وقوَّةٍ، ومِنَ البابِ: العَظْمُ، معروفٌ، وهو سُمّيَ بذلكَ لقوَّتِه وشدَّتِه[1]، وجمعُهُ: عِظامٌ، قالَ جلَّ شأنُهُ: ﴿فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا﴾ [المؤمنون: 14]، وأصلُ (عَظُمَ الشَّيءُ): كَبِرَ عَظْمُهُ، ثمَّ استُعيرَ لكلِّ كبيرٍ، فأُجريَ مُجْراهُ، محسوسًا كانَ أو معقولًا، كما في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ١٥﴾ [الأنعام: 15][2].

3) ﴿وَٱشۡتَعَلَ﴾: (شعل) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على انتشارٍ وتفرُّقٍ في الشَّيءِ الواحدِ مِنْ جوانبِه، يقالُ: أشعلتُ النّارَ في الحَطَبِ، واشتعلَتِ النّارُ[3]، وأشعلتُ الخيلَ في الغارةِ: هيَّجْتُها[4]، وأشعلَ الإبِلَ: فرَّقَها[5]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ معناهُ: انتشرَ فيه الشَّيْبُ[6]، وأسرعَ فيه إسراعَ النّارِ في الحَطَبِ[7].

4) ﴿شَقِيّٗا﴾: (شقي) أصلٌ يدلُّ على المُعاناةِ وخلافِ السُّهولةِ والسَّعادةِ[8]، وكما أنَّ السَّعادةَ نوعانِ: أُخرويَّةٌ، ودُنيويَّةٌ، كذلكَ الشَّقاوةُ، وإلى الشَّقاوةِ الدُّنيويَّةِ أشارَ سبحانَهُ بقولِه: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ ١١٧﴾ [طه: 117]، وإلى الشَّقاوةِ الأُخرويَّةِ أشارَ بقولِه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣﴾ [طه: 123][9].

5) ﴿خِفۡتُ﴾: (خوف) أصلٌ يدلُّ على فراغٍ كبيرٍ في جوفِ شيءٍ، والخوفُ معناه الذُّعْر والفَزَع[10]، والخوفُ: توقُّعُ مكروهٍ عن أمارةٍ مظنونةٍ أو معلومةٍ، ويُستعمَلُ في الأمورِ الدُّنيويَّةِ والأُخرويَّةِ، قالَ تعالى: ﴿وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: 57]، وقالَ: ﴿وَإِنۡ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عظم).
(2) الراغب، المفردات، والزبيدي، تاج العروس: (عظم).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شعل).
(4) الراغب، المفردات: (شعل).
(5) الزبيدي، تاج العروس: (شعل).
(6) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4609.
(7) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (شعل).
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شقي).
(9) الراغب، المفردات: (شقي).
(10) ابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (خوف).

خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: 3][1]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾ كأنَّ خوفَهُ منهُم لعدمِ مراعاتِهم الشَّريعةَ وأمرَ الدّينِ[2].

6) ﴿ٱلْمَوَٰلِيَ﴾: (ولي) "أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قُربٍ، مِنْ ذلكَ: الوَلْيُ: القُرْبُ، يقالُ: تباعدَ بعدَ ولْيٍ، أي: قُربٍ، وجلسَ ممّا يَليني، أي: يُقاربُني"[3]، ومن الباب: المَوْلَى، ولهُ معانٍ؛ منها: المُعتِقُ، والمُعتَقُ، والصّاحبُ، والحليفُ، وابنُ العمِّ، والنّاصرُ، والجارُ، وكلُّ مَنْ ولِيَ أمرَ آخرَ فهو وليُّهُ[4]، وقولُهُ: ﴿خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ﴾ أرادَ بني عمِّه وعَصَبتِه، ومعناهُ: الَّذينَ يَلونَهُ في النَّسَبِ[5].

7) ﴿وَرَآءِي﴾: إذا قيلَ: (وراءَ زيدٍ كذا) فإنَّهُ يقالُ لِمَنْ كانَ خَلْفَهُ؛ كقولِه تعالى: ﴿ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ﴾ [الحديد: 13]، ويقالُ لما كانَ قُدّامَهُ؛ كقولِه سبحانَهُ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: 79][6]، وورَّى الخبرَ توريةً: سترَهُ وأظهرَ غيرَهُ، كأنَّهُ مأخوذٌ مِنْ وراءِ الإنسانِ؛ لأنَّهُ إذا قالَ ورّاهُ، كأنَّهُ جعلَهُ وراءَهُ[7]، وقولُهُ جلَّ شأنُهُ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾، أي: مِنْ بعدِ موتي[8].

8) ﴿عَاقِرًا﴾: عُقْرُ الدّارِ: أصلُها، وعَقَرْتُ البعيرَ: نَحَرْتُهُ[9]، وعَقَرْتُ ظَهْرَ البعيرِ فانعقرَ إذا أثَّرتُ فيه بالرُّكوبِ، وقولُهُ: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾، أي: لا تَلِدُ، ورجلٌ عاقرٌ: لا يولَدُ لهُ، كأنَّهُ مِنْ عَقَرَهُ، إذا قَطَعَ عُقْرَهُ، أي: أصلَهُ[10].

9) ﴿فَهَبْ﴾: الهِبَةُ: أنْ تجعلَ مِلْكَكَ لغيرِكَ بغيرِ عِوَضٍ، يقالُ: وهبتُهُ هِبَةً ومَوْهِبَةً ومَوْهِبًا، قالَ عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾، وقالَ: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: 74][11]، ويوصَفُ اللّهُ تعالى بالواهبِ والوهّابِ بمعنى أنَّهُ يُعطي مِنْ غيرِ استحقاقٍ عليهِ، بل هو تفضُّلٌ منهُ على خَلْقِهِ[12].

---

(1) الراغب، المفردات: (خوف).
(2) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (خوف).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ولي).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (ولي).
(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 78، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ، والزبيدي، تاج العروس: (ولي).
(6) الراغب، المفردات، والزبيدي، تاج العروس: (وري).
(7) الجوهري، الصحاح: (وري).
(8) البغوي، معالم التنزيل: 3/ 226، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 67.
(9) الراغب، المفردات: (عقر).
(10) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (عقر).
(11) الراغب، المفردات: (وهب).
(12) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، والزبيدي، تاج العروس: (وهب).

10) ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾: الميراثُ: أنْ يكونَ الشيءُ لقومٍ ثمَّ يصيرَ إلى آخرينَ بنَسَبٍ أو سببٍ[1]، ويقالُ: ورِثْتُ مالًا عن زيدٍ، ووَرِثْتُ زيدًا، قالَ سبحانَهُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: 16]، ويقالُ: أورثَني الميِّتُ كذا، وقالَ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ۖ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝٥٩﴾ [الشعراء: 59]، ويقالُ لكلِّ مَنْ حصلَ لهُ شيءٌ مِنْ غيرِ تَعَبٍ: قد ورِثَ كذا، ويقالُ لمَنْ خوِّلَ شيئًا: أورِثَ، قالَ تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٧٢﴾ [الزخرف: 72][2]، وقولُهُ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ﴾ يعني وِراثةَ النُّبوَّةِ والعِلمِ والفضيلةِ دونَ المالِ، ووصفَ اللهُ تعالى نفسَهُ بأنَّهُ الوارثُ مِنْ حيثُ إنَّ الأشياءَ كلَّها صائرةٌ إليه، قالَ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [آل عمران: 180][3]، ويقالُ: ورِثْتُ عِلْمًا مِنْ فلانٍ، أي: استفدتُ منهُ[4].

11) ﴿ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ﴾: الآلُ: مقلوبُ الأهلِ، ويُصغَّرُ على أُهَيْلٍ، إلّا أنَّهُ خُصَّ بالإضافةِ إلى الأعلامِ النّاطقينَ دونَ النَّكراتِ، ودونَ الأزمنةِ والأمكنةِ، يقالُ: آلُ فلانٍ، ولا يقالُ: آلُ رجلٍ، ولا آلُ زمانِ كذا أو موضعِ كذا، ويُضافُ إلى الأشرفِ الأفضلِ، فيقالُ: آلُ اللهِ، وآلُ السُّلطانِ، ولا يقالُ: آلُ الخيّاطِ[5]، وآلُ الرَّجلِ أيضًا: أتباعُهُ وأولياؤُهُ[6].

ويجوزُ أنْ يرادَ بآلِ يعقوبَ هنا: بنو إسرائيلَ خاصَّةً كما يقتضيه لفظُ ﴿ءَالِ﴾ المُشعِرُ بالفضيلةِ والشَّرَفِ، فيكونُ يعقوبُ هو إسرائيلَ، كأنَّهُ قيلَ: ويَرِثُ مِنْ آلِ إسرائيلَ، أي: حَمَلةِ الشَّريعةِ وأحبارِ اليهوديَّةِ، ويجوزُ أنْ يرادَ يعقوبٌ آخرُ غيرُ إسرائيلَ؛ وهو يعقوبُ بنُ ماثانَ، وهو عمُّ مريمَ أخو عمرانَ أبيها، وقيلَ: هو أخو زكريّا ﷺ، ليسَ لهُ أولادٌ، فيكونُ ابنُ زكريّا وارثًا ليعقوبَ؛ لأنَّهُ ابنُ أخيهِ، فيعقوبُ على هذا هو مِنْ جملةِ المَوالي الَّذينَ خافَهم زكريّا مِنْ ورائِهِ[7].

12) ﴿وَٱجْعَلْهُ﴾: يأتي الجَعْلُ لمَعانٍ: أحدُها: الخَلْقُ والإحداثُ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ﴾ [الأنعام: 1]، فيتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ، والثّاني: الإلقاءُ، نحوُ: جعَلْنا متاعَكَ بعضَهُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ورث).
(2) الراغب، المفردات: (ورث).
(3) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (ورث).
(4) الراغب، المفردات: (ورث).
(5) الراغب، المفردات: (آل).
(6) الزبيدي، تاج العروس: (آل).
(7) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 68.

فوقَ بعضٍ، والثّالثُ: التَّصييرُ، وهو إمّا تصييرٌ بالفعلِ، نحوُ: جعلتُ الطّينَ خَزَفًا، أو تصييرٌ بالقولِ، نحوُ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: 19]، والرّابعُ: الإنشاءُ، نحوُ: جعلَ زيدٌ يفعلُ كذا، فيكونُ مِنْ أخواتِ (عسى)، والخامسُ: التَّشريعُ؛ كقولِهِ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: 103]، أي: ما شرعَ، والسّادسُ: الاعتقادُ؛ كقولِه سبحانَهُ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: 19]، والسّابعُ: الحكمُ على الشَّيءِ بالشَّيءِ حقًّا كانَ أو باطلًا، فالحقُّ نحوُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٧﴾ [القصص: 7]، والباطلُ نحوُ قولِهِ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: 136][1]، والمرادُ بالجَعْلِ في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ التَّصْييرُ[2].

13) ﴿رَضِيًّا﴾: (رضي) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلافِ السُّخْطِ[3]، ورِضا العبدِ عنِ اللهِ ألّا يكرهَ ما يجري به قضاؤُهُ، ورِضا اللهِ عنِ العبدِ هو أنْ يراهُ مُؤتمرًا لأمرِهِ، ومُنتهيًا عن نَهْيِهِ، قالَ سبحانَهُ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [المائدة: 119]، وقالَ: ﴿۞لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: 18][4]، و﴿رَضِيًّا﴾ اسمُ مفعولٍ، أي: مَرْضيًّا عنهُ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

دعاءُ زكريّا عليه السلام أصلٌ من أصولِ فقهِ الدُّعاءِ والالتجاءِ

تُبيِّن الآياتُ دعاءَ زكريّا عليه السلام، الذي اشتملَ على فقهٍ بليغٍ في الالتجاءِ إلى اللهِ تعالى؛ فقد بدأ عليه السلام دعاءَه بخطابِ اللهِ تعالى بلفظِ الرُّبوبيَّة، ثمّ الاعترافِ بالضَّعفِ البدنيِّ، ثمّ التَّوسلِ بالأعمالِ الصّالحةِ، ثمّ بيانِ سببَ دعائه، ثمّ التَّمهيدِ قبلَ طَلبِ الولدِ بذكرِ

(1) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (جعل).
(2) معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص: 235.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رضي).
(4) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (رضي).
(5) مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ص: 505.

مانعٍ من موانعِ الإنجابِ، ثمّ الدُّعاءِ بهبةِ الولد؛ ليرثَ النُّبوَّةَ، ثمّ تتميمِ الدُّعاءِ بأن يجعلَه ﷺ رضيًّا، وهذا من بديعِ الدُّعاءِ المشتملِ على فقهٍ روحيٍّ، والتجاءٍ إلى اللّه جلَّ في علاه، يصلحُ أن يكونَ أصلًا من أصولِ تعليمِ الدُّعاءِ للمُلتجئين إلى اللّه تعالى.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

علَّةُ فصلِ الآيةِ عمّا قبلَها:

الفصلُ محتملٌ لكمالِ الاتِّصالِ أو شِبْهِه

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ عن قولِه سبحانَهُ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾، ولم يُعطَفْ عليهِ؛ لما بينَ الجملتينِ مِنْ كمالِ الاتِّصالِ الموجِبِ للفصلِ؛ لأنَّ الثّانيةَ تفسيرٌ وبيانٌ للأولى[1].

ويجوزُ أنْ يكونَ الفصلُ؛ لما بينَ الآيتينِ مِنْ شِبْهِ كمالِ الاتِّصالِ؛ لأنَّ الثّانيةَ جوابٌ عن سؤالٍ اقتضَتْهُ الأولى، كأنَّهُ لمّا قيلَ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ﴾ سألَ سائلٌ: ماذا قالَ في ندائِهِ؟ فقيلَ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[2].

دلالةُ حذفِ أداةِ النِّداءِ والياءِ:

تصويرُ الحزنِ وشدَّةِ الالتجاءِ بإظهارِ الضَّعفِ والقُربِ

حُذِفَ حرفُ النِّداءِ فقيلَ: ﴿رَبِّ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، فاقتُصِرَ على المُنادى، كما حُذِفَ المضافُ إليهِ، وهو ياءُ المتكلِّم، فلم يُقَلْ: (يا ربّي)، ونكتةُ هذا الحذفِ هي الاختصارُ[3]، والدَّلالةُ على غايةِ قُربِ زكريّا عليه السلام مِنْ ربِّه ﷻ[4]، فهو يُناديه بلا توسُّطِ حرفِ نداءٍ.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 7/ 563، وقاضي شيخ زاده، حاشيته على تفسير البيضاوي، ص: 525، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 63.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 168.
(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 287، والنسفي، مدارك التنزيل: 2/ 325.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 168.

سرُّ اختيارِ لفظِ الرُّبوبيَّةِ:

من فقه الدُّعاءِ اختيارُ الوصْفِ الأليقِ بالمقامِ

اختيرَ لفظُ الرَّبِّ في قولِ زكريّا ﷺ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، ولم يقلْ مثلًا: (يا إلهي) أو (يا أللهُ)؛ لأنَّ إعطاءَ الولدِ مِنْ آثارِ الرُّبوبيَّةِ[1]، ولأنَّ وصفَ الرُّبوبيَّةِ مُنبئٌ عن إفاضةِ ما فيه صلاحُ المربوبِ[2].

غرضُ التَّأكيدِ ودلالتُه:

ربَّ توكيدٍ يُبيِّن ما يجولُ في النَّفسِ

صُدِّرَ قولُهُ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ بحرفِ التَّأكيدِ؛ لإبرازِ كمالِ الاعتناءِ بتحقيقِ مضمونِ الكلامِ[3]، وللمبالغةِ في التَّضرُّعِ والتَّذلُّلِ الملائمَينِ لمقامِ طلبِ الحاجاتِ[4]، والتَّأكيدُ هنا للمتكلِّمِ، فهو المعنيُّ به، ففيه دلالةٌ نفسيَّةٌ تبيِّنُ ما يجيشُ في نفسِه ﷺ.

سرُّ التَّعبيرِ بالوَهَنِ دونَ الضَّعْفِ:

الوَهَنُ هي الحالةُ التي كان عليها زكريّا ﷺ

عُبِّرَ بالوَهَنِ دونَ الضَّعْفِ، فقيلَ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، ولم يُقَلْ: (ضَعُفَ العظمُ منّي)؛ لأنَّ الوَهَنَ أشدُّ مِنَ الضَّعْفِ؛ فالضَّعْفُ لهُ أوَّلٌ ومُنتهى، والوَهَنُ يقتضي الضَّعْفَ الشَّديدَ المُتناهي[5]، وهو أنسبُ بمقامِ إظهارِ الكِبَرِ والشَّيخوخةِ الَّذي جعلَهُ زكريّا ﷺ تمهيدًا لطلبِ الوليِّ الوارثِ، وهو قبلَ ذلك وصفٌ لواقعِ زكريّا ﷺ، فعظمُه قد وهَنَ بحيث يشعرُ ﷺ به، وأنَّه غيرُ قادرٍ على المضيِّ كما كان في سابقِ عهدِه، ولا يبعُدُ أن يكون وهنُ العظمِ علامةً على عدمِ قدرةِ الرَّجلِ على الإنجابِ.

بلاغةُ إسنادِ الوَهَنِ إلى العَظْمِ بين الكنايةِ والمجاز:

تداعي أصلِ البناءِ موجِبٌ لتداعي البناءِ كلِّه

إنَّما ذُكِرَ العَظْمُ دونَ غيرِه مِنْ أعضاءِ البدنِ، وأُسنِدَ إليه الوَهَنُ في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾؛ لأنَّهُ عَمودُ البدنِ، وهو

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 188، والشعراوي، تفسير الشعراوي: 15/ 9025.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 253، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 380.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 192.
(5) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 108.

أصلُ بنائِه، فإذا وهَنَ تداعَى البَدَنُ وتساقطَتْ قوَّتُهُ، ولأنَّهُ أشدُّ ما فيه وأصلبُهُ، فإذا وهَنَ كانَ ما وراءَهُ أوهنَ[1]؛ لأنَّ الوَهَنَ لا يَبلُغُ العَظْمَ إلّا وقد بلغَ ما فوقَهُ[2]، فيكونُ في الكلامِ مبالغةٌ في الإخبارِ بالضَّعْفِ بطريقِ الكنايةِ؛ حيثُ كُنِيَ عن وهَنِ عُمومِ البَدَنِ بوَهَنِ عَمودِه وأصلبِ شيءٍ فيه[3]، ولو صُرِّحَ بالمقصودِ وقيلَ: (إنّي وهَنْتُ) أو (وَهَنَ بدَني) لفاتتِ المبالغةُ المقصودةُ[4]، وقد تقرَّرَ في علمِ البلاغةِ أنَّ الكنايةَ أبلغُ مِنَ التَّصريحِ[5].

ونستطيعُ حملَ إسنادِ الوَهنِ إلى العظمِ على المجازِ من بابِ إطلاقِ الجزءِ – وهو العظمُ – وإرادةِ الكلِّ وهو الجسدُ.

فائدةُ إفرادِ ﴿ٱلْعَظْمُ﴾ ومعنى التَّعريفِ:

ذُكِرَ العَظْمُ بصيغةِ الإفرادِ دونَ الجمعِ، فقيلَ: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، ولم يُقَلْ: (إنّي وهنَتِ العِظامُ منّي)؛ لأنَّ الإفرادَ هو الدالُّ على معنى الجنسيَّةِ، والمقصودُ أنَّ هذا الجنسَ الَّذي هو عَمودُ البدَنِ وأشدُّ ما تركَّبَ منهُ الجسدُ قد أصابَهُ الوَهَنُ، ولو جُمِعَ لكانَ المعنى: أنَّهُ لم يَهِنْ منهُ بعضُ عِظامِه، ولكنْ كلُّها، وهو ليسَ بمرادٍ[6]؛ لأنَّ الكلامَ لم يُسَقْ للرَّدِّ على مَنْ يتوهَّمُ أنَّ الواهنَ بعضُ العِظامِ لا كلُّها[7]، بل لتقريرِ أنَّ الوهنَ قد حصل للعظمِ بالاعتبارِ الجنسيِّ.

العُدولُ عنِ الجمعِ إلى الإفرادِ للدّلالةِ على معنى الجنسيَّةِ

بلاغةُ الإطنابِ بذكرِ قيدِ ﴿مِنِّي﴾:

جاء النّظم: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ بذكرِ قيدِ ﴿مِنِّي﴾ ولم يُقَلْ: (وَهَنَ

التَّفصيلُ بعد الإجمالِ آكدُ في تقريرِ المعنى

(1) الزمخشري، الكشاف: 3/ 4، والفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 508، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 76، وأبو حيان، البحر المحيط: 7/ 239.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 64.

(3) الطيبي، فتوح الغيب: 9/ 563.

(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 189.

(5) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 286، والقزويني، الإيضاح، ص: 283.

(6) الزمخشري، الكشاف: 3/ 4، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 77، وأبو حيان، البحر المحيط: 7/ 239.

(7) الطيبي، فتوح الغيب: 9/ 563، والتفتازاني، شرح مفتاح العلوم: 2/ 377 - 378، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 189.

عَظْمي) مع أنَّهُ أخصرُ؛ لأنَّ الأوَّلَ أصرحُ في الدَّلالةِ على الجنسيَّةِ المقصودةِ هنا، ولقصدِ التَّفصيلِ بعدَ الإجمالِ[1]؛ لأنَّ ﴿ٱلْعَظْمُ﴾ يُفيدُ نسبةَ العَظْمِ إليه إجمالًا أوَّلًا؛ حيثُ احتملَ أنْ يكونَ العَظْمُ مِنْ بَدَنِه، كما احتملَ أنْ يكونَ مِنْ بَدَنِ مَنْ لهُ صِلَةٌ به، وتفصيلًا ثانيًا؛ حيثُ قالَ: ﴿مِنِّي﴾[2]، ولا شكَّ أنَّ في الجمعِ بينَ طريقَي الإجمالِ والتَّفصيلِ تمكينًا للمعنى وتقريرًا وتثبيتًا لهُ، وتشويقًا للسّامعِ.

غرَضُ تقديمِ ﴿ٱلْعَظْمُ﴾ على ﴿مِنِّي﴾:

قُدِّمَ ﴿ٱلْعَظْمُ﴾ على ﴿مِنِّي﴾ في قولِه جلَّ وتباركَ: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾، ولم يُقَلْ: (وَهَنَ مِنّي العَظْمُ)؛ لتوخّي التَّبيينِ بعدَ الإجمالِ الَّذي يترتَّبُ عليه تقريرُ المعنى كما تقدَّمَ[3].

غرضُ الإخبارِ بوهنِ العَظْمِ:

الإخبارُ بوَهَنِ العَظْمِ مجازٌ في الاسترحامِ

الخبرُ في قولِه جلَّ شأنُهُ: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ مُستعمَلٌ مجازًا في لازمِهِ، وهو استرحامُ زكريّا ﷺ لحالِه قبلَ طلبِ الوليِّ الوارثِ الَّذي هو مقصودُهُ مِنَ النِّداءِ، وإنَّما لم يُحمَلِ الخبرُ على حقيقتِهِ؛ لأنَّ المُخبَرَ ﷺ عالمٌ بما تضمَّنَهُ الخبرُ مِنْ كِبَرِ زكريّا ﷺ وشيخوختِه وضَعْفِهِ، ومِثْلُ ذلكَ يقالُ في قولِهِ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[4].

سرُّ تقديمِ وهَنِ العظْمِ على انتشارِ الشَّيبِ:

تقديمُ ذكرِ الضَّعفِ المؤثِّرِ على الإنجابِ فالتَّتميم بذكرِ الشَّيبِ

أثرُ الضَّعْفِ في البَدَنِ إمّا أنْ يظهرَ في الباطنِ أو في الظّاهرِ، والضَّعْفُ الَّذي يظهرُ في الباطنِ يكونُ أقوى ممّا يظهرُ في الظّاهرِ، فلهذا السَّببِ ابتدأَ زكريّا ﷺ ببيانِ الضَّعْفِ الَّذي في الباطنِ، فقالَ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[5]، وقدَّمَهُ على قولِهِ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾،

(1) الخفاجي، عناية القاضي: 6/ 143، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 380.
(2) التفتازاني، شرح مفتاح العلوم: 2/ 376.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 109.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 192، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 64.
(5) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 508، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4609.

وإنَّما كانَ وهَنُ العَظْمِ أقوى مِن انتشارِ الشَّيْبِ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَشيبُ صغيرًا[1]، ولبيانِ أنَّ معاناته من وهَنِ العَظْمِ أشدُّ من انتشارِ الشَّيبِ، فوَهنُ العظْمِ مؤثِّرٌ في الإنجابِ بخلافِ انتشارِ الشَّيبِ، فكان ذكرُ انتشارِ الشَّيب كالتَّتمةِ لما بدأه.

دلالةُ الواوِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾:

بيانُ الحالِ الظّاهرِ والباطنِ يقتضي العطفَ

دلَّت واوُ العطفِ في قولِه جلَّ وتقدَّسَ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ على التَّشريكِ بينَ اشتعالِ الرَّأسِ شَيْبًا، ووَهَنِ العَظْمِ في كونِهما خبرًا عن حالِ زكريّا ﷺ، وهو في مقامِ إظهارِ الضَّعْفِ والافتقارِ للّه ﷻ تمهيدًا لتقديمِ سُؤْلِه بينَ يدَيِ الرَّبِّ الرَّحيمِ الكريمِ جلَّ ثناؤُه، ومقتضى العطفِ التَّتميمُ لبيانِ الحالِ الظّاهرِ والباطنِ.

براعةُ الاستعارةِ وتنوُّعُها:

الاختلافُ في نوعِ الاستعارةِ دليلُ ثَراءِ النَّصِّ، وبديعِ ألفاظِه

في قولِه تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ مجازٌ لطيفٌ بالاستعارةِ، وقدِ اختُلِفَ في نوعِ الاستعارةِ وفي إجرائِها:

فقيلَ: إنَّ في قولِه تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ استعارتَينِ مبنيَّتَينِ على تشبيهَينِ: أولاهما: تصريحيَّةٌ تبَعيَّةٌ في ﴿وَٱشۡتَعَلَ﴾ بتشبيهِ انتشارِ المُبْيَضِّ مِنَ الشَّعَرِ في غيرِه باشتعالِ النّارِ، والثّانيةُ: مكنيَّةٌ بتشبيهِ الشَّيْبِ في بياضِه وإنارتِه باللهبِ[2].

وقيلَ: إنَّ فيه استعارةً واحدةً، وهي استعارةٌ تمثيليَّةٌ مبنيَّةٌ على تشبيهِ مُنتزَعٍ مِنْ أمورٍ عدَّةٍ مُتصوَّرةٍ، شُبِّهَتْ حالةُ الشَّيْبِ بحالةِ النّارِ، وحالةُ فُشوِّه في الرَّأسِ بحالةِ اشتعالِ النّارِ في الحَطَبِ الجَزْلِ، والجامعُ: سُرعةُ انبساطِ بياضٍ في سوادٍ معَ تعذُّرِ التَّلافي، ثمَّ حُذِفَ أحدُ طرفَيِ التَّشبيهِ، وهو المُشبَّهُ، وأُخرِجَ المُشبَّهُ به مُخرَجَ المُشبَّهِ؛ ليتمَّ أمرُ الاستعارةِ[3].

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 109.
(2) الزمخشري، الكشاف: 3/ 4، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 5، والخفاجي، عناية القاضي: 6/ 143.
(3) الطيبي، فتوح الغيب: 9/ 564.

وقيلَ: إنَّ فيه استعارةً واحدةً، وهي استعارةٌ مكنيَّةٌ، شُبِّهَ الشَّيْبُ بالنّارِ، ثمَّ حُذِفَ المُشبَّهُ بهِ، وهو النّارُ، وأُبقيَ على شيءٍ مِنْ لوازمِهِ؛ وهو الاشتعالُ[1].

وقيلَ: إنَّ فيه استعارةً واحدةً؛ وهي تشبيهُ انتشارِ الشَّيْبِ في الرَّأسِ بالاشتعالِ الَّذي هو انتشارُ شُعاعِ النّارِ[2]، فتكونُ الاستعارةُ تصريحيَّةً تبَعيَّةً.

وقيلَ: شُبِّهَ عُمومُ شيْبِ شَعر رأسِه وغلَبتُهُ عليه باشتعالِ النّارِ في الفَحْمِ بجامعِ انتشارِ شيءٍ لامعٍ في جسمٍ أسودَ تشبيهًا مُركَّبًا تمثيليًّا قابلًا لاعتبارِ التَّفريقِ، فشُبِّهَ الشَّعَرُ الأسودُ بفَحْمٍ والشَّعَرُ الأبيضُ بنارٍ على طريقِ التّمثيليَّةِ المكنيَّةِ، ورُمِزَ إلى الأمرينِ بالفعلِ ﴿وَٱشْتَعَلَ﴾[3].

وهذا الاختلافُ في إجراءِ الاستعاراتِ في الآيةِ الكريمةِ دليلُ ثراءِ النَّصِّ، وبديعِ ألفاظِه، حيث صوَّر وبيَّن وقرَّب وشبَّه في الجزئيّات والكليّات، وأيُّ استعارةٍ ملتَ إليها؛ ففيها من البلاغةِ ما يضعفُ عنه الوصفُ.

غرضُ إسنادِ الاشتعالِ إلى الرَّأسِ:

إفادةُ شُمولِ الاشتعالِ في الرَّأسِ كلِّه

أُسنِدَ الاشتعالُ إلى الرَّأسِ على سبيلِ المجازِ العقليِّ؛ فقيلَ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ولم يُسنَدْ إلى الشَّيْبِ فيُقال: (واشتعلَ شَيْبُ رأسي)؛ لإفادةِ المبالغةِ في شُمولِ الاشتعالِ؛ كأنَّ الشَّيْبَ لمبالغتِه سرَى إلى الرَّأسِ نفسِه؛ فإنَّ إسنادَ معنى إلى ظرفٍ ما اتَّصفَ به زمانيًّا أو مكانيًّا يفيدُ عُمومَ معناهُ، ونحوُهُ: (اشتعلَ بيتي نارًا)؛ فإنَّهُ أبلغُ مِن (اشتعلَتِ النّارُ في بيتي)؛ لأنَّهُ يفيدُ شُمولَ الاشتعالِ لجميعِ البيتِ[4].

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 4.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 77.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 64.
(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 286، والطيبي، فتوح الغيب: 9/ 565، والخفاجي، عناية القاضي: 6/ 143، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 191، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 380، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 64.

بلاغةُ تَمييزِ الفاعلِ:

اشتمالُ أسلوبِ التَّمييزِ على إجمالٍ وتفصيلٍ وشُمولٍ وتعظيمٍ

آثرَ النَّظم الكريمُ تمييزَ الفاعل في: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾؛ فلم يقل: (واشتعلَ شَيْبُ الرَّأسِ)، فتُرِكَ إلى ما هو أبلغُ، وكونُهُ أبلغَ مِنْ جهاتٍ:

الأولى: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرَّأسِ لإفادةِ شُمولِ الاشتعالِ كما تقدَّمَ.

الثّانية: الإجمالُ والتَّفصيلُ في طريقِ التَّمييزِ؛ لأنَّهُ لمّا أُسنِدَ الاشتعالُ إلى الرَّأسِ انتصبَ ﴿شَيۡبٗا﴾ على التَّمييزِ، واشتعالُ الرَّأسِ فيه إجمالٌ تمَّ بيانُهُ وتفصيلُهُ بالتَّمييزِ، وفي ذلكَ تقريرٌ للمعنى، وتثبّتٌ لهُ في نفسِ السّامعِ؛ لأنَّ العِلْمَ بالمُميِّزِ حصلَ لهُ بعدَ تشويقٍ.

الثّالثة: تنكيرُ ﴿شَيۡبٗا﴾ المفيدُ للتَّعظيمِ وتهويلِ أمرِ هذا الشَّيْبِ الَّذي يُسرِعُ في شَعَرِ الرَّأسِ إسراعَ النّارِ في الهَشيمِ، ويتعذَّرُ إطفاؤُهُ وتلافيهِ[1].

نوعُ التَّعريفِ في لفظِ ﴿ٱلرَّأۡسُ﴾:

إغناءُ لامِ العهدِ عنِ الإضافةِ

جاء لفظُ الرأسِ معرَّفًا في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، ولم يُضَفْ إلى زكريّا عليه السلام، فيُقال: (واشتعلَ رأسي شَيْبًا) أو (واشتعلَ الرَّأسُ منّي شَيْبًا)؛ اكتفاءً بعلمِ المُخاطَبِ أنَّهُ رأسُ زكريّا عليه السلام بقرينةِ العطفِ على ﴿وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾[2]، فتكونُ اللّامُ في ﴿ٱلرَّأۡسُ﴾ للعهدِ[3].

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

الواوُ في قولِه عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 286، والطيبي، فتوح الغيب: 9/ 564، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 253، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 191، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 64.

(2) الزمخشري، الكشاف: 3/ 4، والنسفي، مدارك التنزيل: 2/ 326، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 77.

(3) الخفاجي، عناية القاضي: 6/ 143، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 380.

عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلَها، فتدخلُ في حيِّزِ ما أخبرَ به زكريّا عليه السلام في دعائِهِ[1].

سرُّ النَّفي بأداةِ ﴿وَلَمْ﴾:

نفيُ شقاءِ زكريّا عليه السلام بالدُّعاءِ فيما مضَى

حرفُ النَّفي (لم) مُختصٌّ بالدُّخولِ على المضارعِ، وهو يقلبُ معناهُ إلى المُضيِّ[2]، وعليه فأفادَ قولُ زكريّا عليه السلام: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ نفيَ كونِه شقيًّا بالدُّعاءِ فيما مضى مِنَ الزَّمانِ، والمعنى: وما كنتُ بدعائِكَ ربِّ شقيًّا، وهذا يعني أنَّ عادةَ الكريمِ ﷻ قد جرَتْ بإكرامِ زكريّا عليه السلام وإسعافِه في مطلوبِهِ[3].

غرَضُ الإخبارِ بما كان:

نفيُ الشَّقاءِ ماضيًا رجاءُ تحقيقِ الاستجابةِ قابلًا

أخبرَ زكريّا عليه السلام بقولِه: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾، والمعنى: وما كنتُ بدعائي إيّاكَ خائبًا في وقتٍ مِنْ أوقاتِ هذا العُمُرِ الطَّويلِ، بل كلَّما دعوتُكَ استجبتَ لي وسَعِدْتُ بذلكَ[4]، وفي إخبارِه بذلكَ توسُّلٌ منهُ بما سبقَ مِنْ عادةِ اللهِ معَهُ، ورجاءٌ أنَّ ربَّهُ سيستجيبُ لهُ هذا الدُّعاءَ، وهو طلبُ الولدِ[5].

نوعُ الباءِ ودلالتُها:

مَنْ صَحِبَ الدُّعاءَ ولزِمَهُ لا يشقَى

الباءُ في ﴿بِدُعَآئِكَ﴾ مِنْ قولِه ﷻ على لسانِ زكريّا عليه السلام: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ للمُصاحَبةِ[6]، أي: ولم أكنْ معَ دُعائِكَ ربِّ شَقيًّا، بل كنتُ سعيدًا مُستجابَ الدُّعاءِ على الدَّوامِ؛ فالكريمُ لا يردُّ يدَ سائلِه صِفْرًا، ولا يُخيِّبُ مَسْعاهُ، بل يُكرِمُهُ ويُحسِنُ إليهِ، وينْجِحُ لهُ ما يرجوهُ ويتمنّاهُ.

---

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 253، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 381.
(2) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 2/ 607.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 240.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 240، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 253.
(5) ابن التمجيد، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 192، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4610.
(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 65.

سِرُّ العُدولِ عنِ النِّداءِ إلى الدُّعاءِ:

الدُّعاءُ اسمٌ علمٌ للعِبادةِ المعهودةِ

آثرَ النَّظمُ الكريمُ اختيارَ مفردةِ الدُّعاء في قولِه ﷻ: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾، وفي قولِه: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ بالنِّداء؛ للدَّلالةِ على أنَّ النِّداءَ المذكورَ فيما سبقَ استغاثةٌ ورجاءٌ ودُعاءٌ وعبادةٌ[1]، والدُّعاء المذكورُ هنا اسمٌ علمٌ على العبادةِ المعهودةِ.

نوعُ الإضافةِ في قولِهِ: ﴿بِدُعَآئِكَ﴾:

تعيينُ نوعِ الإضافةِ يرجّحُه السّياقُ

اختُلِفَ في نوعِ إضافةِ لفظِ الدُّعاءِ إلى ضميرِ الخطابِ في قوله تعالى: ﴿بِدُعَآئِكَ﴾ مِنْ قولِه جلَّ وتبارك: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ على قولين:

أظهرُهما: أنَّها مِنْ إضافةِ المصدرِ لمفعولِه، أي: بدعائي إيّاكَ[2]، والمعنى: ما كنتُ بدعائِكَ ربِّ شقيًّا، بل كنتُ سعيدًا موفَّقًا؛ إذ كنتَ تجيبُ دعائي فأسعَدُ بذلكَ[3].

والآخر: أنَّها مِنْ إضافةِ المصدرِ لفاعلِه، والمعنى: وما كنتُ بدعائِكَ إيّايَ إلى الإيمانِ شقيًّا، بل كنتُ ممَّنْ أطاعَكَ وعبَدَكَ مُخلصًا، فالكافُ على هذا فاعلٌ[4].

والظّاهر هو الوجهُ الأوّل، إذ هو ما دلَّ عليه السّياقُ، وحسنُ الطَّلبُ بذكرِ ما كان منه في سابقِ الأوان.

سرُّ التَّعبيرِ بوصفِ الرُّبوبيَّةِ:

اختيارُ ما يناسبُ المقامَ مِنْ أسمائِه سبحانَهُ وصفاتِه

التَّعرُّضُ في قولِه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ وقولِه: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ لوصفِ الرُّبوبيَّةِ المُنبئةِ عن إفاضةِ ما فيه صلاحُ المربوبِ، معَ الإضافةِ إلى ضميرِ زكريّا ﷺ، وتوسيطِ ﴿رَبِّ﴾

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4610.
(2) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509، والسمين الحلبي، الدر المصون: 7/ 240.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 240.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 240.

بينَ (كانَ) وخبرِها؛ تحريكٌ لسِلْسِلةِ الإجابةِ بالمبالغةِ في التَّضرُّعِ، ولذلكَ قيلَ: إذا أرادَ العبدُ أنْ يُستجابَ لهُ دعاؤُهُ فليَدْعُ اللّهَ تعالى بما يناسبُهُ مِنْ أسمائِه وصفاتِه[1].

بلاغةُ الكنايةِ في نفيِ الشَّقاءِ بالدُّعاءِ:

نفيُ الشَّقاءِ يستلزمُ حصولَ السَّعادةِ

يقالُ: سَعِدَ فلانٌ بحاجتِه، إذا ظَفِرَ بها، ويقالُ: شَقِيَ فلانٌ بحاجتِه، إذا لم يَنَلْها[2]، وقد أُطلِقَ في قولِه ﷻ: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ نفيُ الشَّقاوةِ، والمرادُ حصولُ ضدِّها - وهو السَّعادةُ - على طريقِ الكنايةِ؛ إذ لا واسطةَ بينَهما عُرْفًا، ونظيرُهُ قولُهُ تعالى في هذه السّورةِ في قصَّةِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾ [مريم: 48]، أي: عسى أنْ أكونَ سعيدًا مُستجابَ الدُّعاءِ[3].

توجيهُ المتشابهِ اللّفظيِّ:

الدُّعاءُ معذوقٌ بمقاصدِه

تشابهَتْ هذه الآيةُ معَ قولِه ﷻ على لسانِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾ [مريم: 48]: وقد اتَّفقتِ الآيتانِ في أنَّ كلًّا مِنَ النّبيّينِ الكريمَينِ عليهما السلام طالبٌ إجابةَ اللّه جلَّ شأنُهُ دُعاءَهُ، لكنَّ زكريّا عليه السلام أخبرَ في سياقِ دعائِه عن عادةِ اللّه معَهُ بأنَّهُ لم يُخيِّبْ رجاءَهُ، فأخبرَ بالماضي المُحقَّقِ، فقالَ: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾، أي: ولم تُخيِّبْ رجائي فيما مضى مِنَ الزَّمانِ، بل كنتَ على الدَّوامِ تستجيبُ دُعائي وتُسعِدُني بحصولِ مأمولي، وأمّا إبراهيمُ عليه السلام فرجا رجاءً قويًّا أنْ يستجيبَ اللّهُ دعاءَهُ، فقالَ بصيغةِ المضارعِ المستقبلِ: ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾ [مريم: 48]، أي: عسى أنْ أكونَ سعيدًا مُستجابَ الدَّعوةِ، والفرقُ بينهما أنَّ زكريّا عليه السلام دعا متوسِّلًا بأمرٍ ماضٍ، وأمّا إبراهيم عليه السلام

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254.
(2) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 65.

فرجا أن يكونَ دعاؤه على الجادَّة، فهو رجاءٌ في أن يكون الدُّعاءُ على الطَّريقِ الأمثلِ.

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

الأنبياءُ حريصونَ على أقوامِهم بعد موتِهم وهذا من تمامِ الرَّحمةِ والنُّبلِ

الواوُ في قولِه جلَّ شأنُهُ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ عاطفةٌ على الرّاجحِ، عطفَتْ هذه الجملةَ على ما قبلَها[1]، وأفادَتْ ترتُّبَ مضمونِها على مضمونِهِ؛ فإنَّ ضَعْفَ القوى وكِبَرَ السِّنِّ مِنْ مبادئِ خوفِه ﷺ مَنْ يَلي أمرَهُ بعدَ موتِه، بدليلِ قولِه: ﴿مِن وَرَآءِى﴾؛ فإنَّ المرادَ بِه: مِنْ بعدِ موتي[2]، وقيلَ: هذه الجملةُ حاليَّةٌ، والواوُ للحالِ، والمعنى: أنّي في الحالِ الَّذي وهَنَ العظمُ منّي واشتعلَ الرَّأسُ شَيْبًا ودنا الموتُ منّي خِفْتُ الموالي مِنْ بعدي[3].

غرَضُ التَّأكيدِ:

التَّأكيدُ للمبالغةِ في التَّضرُّعِ والتَّذلُّلِ

صُدِّرَ قولُهُ عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ بحرفِ التَّأكيدِ؛ للمبالغةِ في التَّضرُّعِ والتَّذلُّلِ؛ لأنَّهُ ليسَ المقصودُ مِنْ هذا الإخبارِ فائدتَهُ ولا لازمَها؛ لأنَّ المُخبَرَ تقدَّسَتْ أسماؤُهُ عالمٌ، لا يخفى عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السَّماءِ، فالمقصودُ منهُ الاسترحامُ والتَّمهيدُ لطلبِ الولدِ[4].

نكتةُ استعمالِ مفردةِ الخوفِ:

خوفُ زكريّا ﷺ مِنْ إفسادِ مَواليه الدّينَ

استعملَ النَّظمُ الكريمُ مفردةَ الخوفِ لا الخشيةِ في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾، وقدِ اختُلِفَ في سببِ خوفِ زكريّا ﷺ مِنَ المَوالي:

فقيلَ: خافَهم على إفسادِ الدّينِ[5]، وقيلَ: خافَ أنْ ينتهيَ أمرُهُ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 168، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 66.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 381.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4610.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 192.
(5) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509، والبيضاوي، الكشاف: 4/ 6، والنسفي، مدارك التنزيل: 2/ 326.

إليهم بعدَ موتِه في مالٍ وغيرِه، معَ أنَّهُ عرفَ مِنْ حالِهم قُصورَهم في العلمِ والقُدرةِ عنِ القيامِ بذلكَ[1].

والأنسبُ بحالِ الأنبياءِ الأوَّلُ؛ لأنَّ الأنبياءَ لا يورِّثونَ مالًا، وإنَّما يورِّثونَ العلمَ والحكمةَ، وغرضُهم صيانةُ الدّينِ لا المالِ، ولفظُ الخوفِ هو المتحقِّقُ، فهو يخافُ تضييعَهم للدّينِ والنُّبوَّةِ، وهذا المعنى لا يُلبّيه لفظُ الخشية.

نكتةُ استعمالِ الماضي وإرادةِ المستقبل:

الـخـوفُ مـمّـا مضى لا يكونُ إلّا لقابلِ الأيّامِ

عُبِّرَ بصيغةِ الماضي في قولِه ﷻ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾، ولم يُقَلْ: (وإنّي أخافُ المَوالِيَ مِنْ ورائي) بصيغةِ المضارعِ؛ لأنَّ الماضيَ هنا يُفيدُ قِدَمَ خوفِهِ، ويُفيدُ استمرارَهُ في المستقبلِ أيضًا؛ كما يقولُ الرَّجلُ: (قد خِفْتُ أنْ يكونَ كذا)، أي: أنا خائفٌ، لا يريدُ أنَّهُ قد زالَ الخوفُ عنهُ[2]، ودليلُ استمرارِ الخوفِ هو قرينةُ الحالِ؛ لأنَّ مسألةَ طلبِ الوليِّ الوارثِ أغنَتْ عنِ الإخبارِ بوجودِ الخوفِ في الحالِ، وأيضًا قد يوضَعُ الماضي موضعَ المستقبلِ، وبالعكسِ[3]، فالصيغةُ صيغةُ مُضيٍّ، والمقصودُ المستقبلُ، وهو مُنتَزَعٌ منَ السّياقِ.

سِرُّ التَّعبيرِ بقولِه تعالى: ﴿ٱلْمَوَٰلِيَ﴾:

إطـلاقُ المَـوالي لـجـمـعِ مـعنَـى القرابةِ والعملِ

المرادُ بالمَوالي في قولِه جلَّ وتباركَ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾: العَصَباتُ مِنْ قرابتِه، وسُمّوا مَوالِيَ؛ لأنَّهم يَلونَهُ في النَّسَبِ[4]، أو لأنَّهم يَلونَهُ على ما يتركُ مِنْ علمٍ ونُبوَّةٍ ونحوِ ذلكَ[5]،

(1) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 144، والثعلبي، الكشف والبيان: 6/ 206، والفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509.

(2) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 13/ 9، وشيخ زاده، حاشيته على تفسير البيضاوي، ص: 527.

(3) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509.

(4) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509.

(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4610.

فآثر هذه التَّسميَةَ لبيانِ أنَّهم ليسوا مجرَّدَ قراباتٍ، بل هم موالٍ يلونَه من بعده.

نوعُ اللّامِ في لفظِ ﴿ٱلۡمَوَٰلِيَ﴾:

اللّامُ في (المَوالي) للعهدِ

المرادُ بالمَوالي في قولِه عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾: مَوالٍ معهودونَ؛ وهم مَوالي زكريّا ﷺ؛ لأنَّ اللّامَ للعهدِ؛ لأنَّهُ إنَّما يخافُ مَواليَهُ مِنْ بعدِ موتِهِ، ولا يخافُ مَواليَ غيرِهِ؛ إذ لا تسلُّطَ لهُم على شيءٍ لهُ بعدَ موتِهِ.

إعرابُ الظَّرفِ ﴿مِن وَرَآءِي﴾:

الظَّرفُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ أو بما في (المَوالي) مِنْ معنى الفعلِ

الظَّرفُ في قولِه عزَّ وتبارك: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: خِفْتُ فِعْلَ المَوالي مِنْ ورائي؛ وهو جَوْرُهم وسوءُ خِلافتِهم، أو متعلِّقٌ بما في ﴿ٱلۡمَوَٰلِيَ﴾ مِنْ معنى الفعلِ، أي: خِفْتُ الَّذينَ يَلونَ الأمرَ مِنْ ورائي[1]، ولا يتعلَّقُ بـ ﴿خِفۡتُ﴾؛ لفسادِ المعنى؛ لأنَّ الخوفَ واقعٌ في الحالِ، ولا يُتصوَّرُ وقوعُهُ بعدَ موتِ زكريّا ﷺ[2].

معنى الواوِ ودلالتُها:

عُقْرُ امرأةِ زكريّا ﷺ مِنْ جملةِ ما توسَّلَ به إلى ربِّهِ

الواوُ في قولِه ﷻ: ﴿وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا﴾ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلَها، فتفيدُ دخولَ الإخبارِ بكونِ امرأةِ زكريّا ﷺ عاقرًا في جملةِ ما أخبرَ به ﷺ، وفي جملةِ ما توسَّلَ به إلى ربِّه جلَّ شأنُهُ؛ تمهيدًا لطلبِ الوليِّ الوارثِ منهُ.

دلالةُ التَّعبيرِ بصيغةِ الماضي في فعلِ الكونِ:

زيادةُ الاستبعادِ بغرضِ زيادةِ الالتجاءِ

عُبِّرَ بالماضي في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا﴾، معَ أنَّ امرأةَ زكريّا ﷺ عاقرٌ في الحالِ أيضًا؛ إعلامًا بتقادمِ العهدِ في

(1) الزمخشري، الكشاف: 3/ 4، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 6، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254.

(2) الطيبي، فتوح الغيب: 9/ 567، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 193.

ذلكَ، وأنَّها لا تَلِدُ منذُ زمنٍ[1]، وغرضُ زكريّا ﷺ مِنْ هذا الكلام بيانُ استبعادِ حصولِ الولدِ بحسَبِ الأسبابِ العاديَّةِ، فكانَ إيرادُهُ بلفظِ الماضي أقوى[2].

سببُ تجريدِ ﴿عَاقِرًا﴾ مِنْ هاء التَّأنيثِ:

أمن اللَّبس في الاستعمال

العاقرُ هي الأُنثى الَّتي لا تَلِدُ، وجعله بعض العلماء وصفًا خاصًّا بالمرأةِ، وبه علّلوا تجريده من هاء التأنيث في قولِه ﷻ: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾، فلم يُقَلْ: (وكانتِ امرأتي عاقرةً)؛ إذ لا لَبْسَ؛ لأنَّهُ لا يوصَفُ به الرَّجلُ؛ ليُؤتى بالتّاءِ للتَّفرقةِ بينَ الرَّجلِ والمرأةِ[3].

معنى الفاءِ ودلالتُها:

الفاءُ لترتيبِ ما بعدَها على ما قبلَها

الفاءُ في قولِه ﷻ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ لترتيبِ ما بعدَها على ما قبلَها؛ لأنَّ ما ذكرَهُ زكريّا ﷺ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ وضَعْفِ القوى وعُقْرِ المرأةِ موجِبٌ لانقطاعِ رجائِه ﷺ عن حصولِ الولدِ بتوسُّطِ الأسبابِ العاديَّةِ، وموجِبٌ لاستيهابِه على الوجه الخارقِ للعادةِ[4].

سرُّ التَّعبيرِ بمفردةِ الهبةِ:

إعطاءُ الولدِ معَ تعطُّلِ الأسبابِ مَحْضُ الفضلِ والإحسانِ

عُبِّرَ بمفردة الهبة في قولِه ﷻ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾؛ لأنَّ الهِبَةَ هي العطاءُ بلا مقابلٍ، فالأسبابُ هنا مُعطَّلةٌ، والمُقدِّماتُ توجبُ عدمَ الإنجاب، ولم يُقَلْ مثلًا: (فأعطِني مِنْ لَدُنْكَ وليًّا)؛ لأنَّ العطاءَ قد يكونُ عن مقابلٍ، فكأنَّهُ قالَ: يا ربِّ إنْ كنتَ ستُعطيني الولدَ فهو هِبَةٌ منكَ لا أملكُ أسبابَها، لذلكَ قالَ سبحانَهُ في آيةٍ

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4611، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 67.
(2) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 509.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 67.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 194، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4611.

أخرى عن إبراهيمَ عليه السلام: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ﴾ [إبراهيم: 39][1].

تَوجيهُ تعلُّقِ ﴿لِي﴾ و﴿مِن لَّدُنكَ﴾:

القيدانِ مُتعلِّقانِ بالفعلِ، ويجوزُ تعلُّقُ الثّاني بمحذوفٍ

﴿لِي﴾ و﴿مِن لَّدُنكَ﴾ في قولِه تباركَ شأنُهُ: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾ متعلِّقانِ بفعلِ ﴿فَهَبۡ﴾، لاختلافِ معنيَيْهِما، فاللّامُ صلةٌ لهُ، و﴿مِن﴾ لابتداءِ الغايةِ مجازًا[2]، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ الثّاني بمحذوفٍ على أنَّهُ حالٌ مِنْ ﴿وَلِيّٗا﴾؛ لأنَّهُ في الأصلِ صفةٌ للنَّكرةِ قُدِّمَ عليها[3].

نكتةُ تقديمِ قيدِ ﴿لِي﴾ على ﴿مِن لَّدُنكَ﴾:

الدّاعي يُقدِّمُ في دعائِه ما هو أهمُّ عندَهُ

قُدِّم قيدُ ﴿لِي﴾ على ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ في قولِه تقدَّسَتْ أسماؤُهُ: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾ على القولِ بتعلُّقِهما بـ﴿فَهَبۡ﴾؛ لكونِ مدلولِ الأوَّلِ – وهو ﴿لِي﴾ – أهمَّ عندَ الدّاعي[4]؛ لأنَّ نفسَهُ تَتوقُ إلى حصولِ هِبَةٍ مطلوبٍ لهُ.

فائدةُ جعْلِ الوليِّ المطلوبِ ﴿مِن لَّدُنكَ﴾:

ما لا يكونُ إلّا بكمالِ القُدرةِ يُنسَبُ للقادرِ الكاملِ تشريفًا

نُسِبَ الوليُّ في قولِه جلَّ شأنُهُ: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾ إلى اللهِ ﷻ؛ ليكونَ في إضافتِه إليه تأكيدٌ لكونِ الوليِّ مَرْضيًّا، لأنَّهُ مضافٌ إلى اللهِ وصادرٌ مِنْ عندِهِ[5]، وما يكونُ مِنْ عندِ اللهِ ومَوْهِبةً منهُ ومنسوباً إليه لا يكونُ إلّا خيرًا مَحْضًا[6]، أو المعنى: اختراعًا منكَ بلا سببٍ؛ فإنَّ مِثلَهُ لا يُرجى إلّا مِنْ فضلِكَ وكمالِ قُدرتِكَ؛ لأنّي وامرأتي لا نَصلُحُ للولادةِ[7].

---

(1) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 15/ 9029، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4611.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 7/ 567، وشيخ زاده، حاشيته على تفسير البيضاوي، ص: 527.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 382، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 67.

(5) الزمخشري، الكشاف: 3/ 5، وأبو حيان، البحر المحيط: 7/ 241.

(6) الطيبي، فتوح الغيب: 9/ 568، والخفاجي، عناية القاضي: 6/ 144.

(7) الزمخشري، الكشاف: 3/ 5، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 6، والبقاعي، نظم الدرر: 12/ 169، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 67.

نكتةُ تأخيرِ ﴿وَلِيًّا﴾ عنِ القيدَيْن:

العِنايةُ بالمُقدَّمِ والتَّشويقُ للمُؤخَّرِ ورِعايةُ جزالةِ النَّظمِ

تأخيرُ المفعولِ ﴿وَلِيًّا﴾ عنِ القيدَين في قولِه سبحانَهُ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾؛ لإظهارِ كمالِ العِنايةِ بكونِ الهِبةِ لزكريّا عليه السلام، وبكونِ الوليِّ الموهوبِ مِنْ عندِ اللّه جلَّ وتباركَ، معَ ما فيه مِنَ التَّشويقِ إلى المُؤخَّرِ؛ فإنَّ ما حقُّهُ التَّقديمُ إذا أُخِّرَ تبقى النَّفْسُ مُترقِّبةً لهُ، فعندَ وُرودِه عليها يتمكَّنُ عندَها زيادةَ تمكُّنٍ، ولأنَّ في ﴿وَلِيًّا﴾ طولًا بما بعدَهُ مِنَ الوصفِ؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، فتأخيرُهما عنِ الكلِّ أو توسيطُهما بينَ الموصوفِ والصِّفةِ ممّا يَبْتُرُ نظمَ الكلامِ[1].

سِرُّ التَّعبيرِ بقولِه: ﴿وَلِيًّا﴾:

اختيارُ اللَّفظِ الأنسبِ بحالِ زكريّا عليه السلام

لمّا كانَ الأظهرُ الأليقُ بزكريّا عليه السلام أنْ يريدَ وِراثةَ العِلْمِ والدّينِ؛ ناسبَ أنْ يطلبَ وليًّا بقولِه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾؛ لأنَّ لفظَ الوليِّ لتضمُّنِه معنى الوِلايةِ يناسبُ وِراثةَ العلمِ والدّينِ، وقد بلَّغَهُ اللّهُ أملَهُ على أكملِ الوجوهِ[2]، فالوليُّ هو الذي يرثُ أمورَ الدّينِ ويلي مصالحَ النّاسِ، وهو الأوفقُ لقولِه تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ﴾؛ لبيانِ أنَّه يريدُ من يكونُ بديلًا عن أولئك الذين خافَ من تضييعِهم الأمانةَ.

غرضُ تنكيرِ: ﴿وَلِيًّا﴾:

الوليُّ الَّذي طلبَهُ زكريّا عليه السلام عظيمُ الشَّأنِ

نُكِّرَ لفظُ ﴿وَلِيًّا﴾ في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ للتَّعظيمِ؛ لأنَّ زكريّا عليه السلام طلبَ وليًّا وارثًا لهُ ولآلِ يعقوبَ، ومَنْ يَرِثُ العِلْمَ والدّينَ عنِ الأنبياءِ يكونُ عظيمَ الشَّأنِ عندَ الطّالبِ وعندَ الواهبِ جلَّ وعزَّ.

توجيهُ المُتشابهِ اللّفظيِّ:

تشابهَ قولُهُ جلَّ وعزَّ هنا: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ معَ قولِه في

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 382.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 5، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 78.

آياتُ المُتشابه اللَّفظيِّ للقصَّةِ الواحدةِ تتكاملُ في دلالاتِها ومعانيها

سورةِ آلِ عمرانَ: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [آل عمران: 38] مِنْ حيثُ إنَّ كلًّا منهما تضمَّنَ طلبَ الولدِ[1]، وقد وُصِفَ هذا المطلوبُ في سورةِ آلِ عمرانَ بالصَّلاحِ، ووُصِفَ هنا بالولايةِ لأمورِ العلمِ والدِّينِ، فحصلَ مِنْ مجموعِ الآيتينِ أنَّهُ طلبَ ولدًا صالحًا يَخْلُفُهُ مِنْ بعدِه فيما أقامَهُ اللهُ فيه.

واختلفتِ الآيتانِ مِنْ حيثُ الموجِبُ لطلبِ الولدِ؛ فالفاءُ في قولِه سبحانَهُ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ للسَّببيَّةِ، وهي تدلُّ على أنَّ ما ذكرَهُ زكريّا عليه السلام مِنْ كِبَرِ السِّنِّ وضَعْفِ القوى وعُقْرِ المرأةِ موجِبٌ لانقطاعِ رجائِه عليه السلام عن حصولِ الوليِّ الوارثِ بتوسُّطِ الأسبابِ العاديَّةِ، وموجِبٌ لطلبِه على الوجهِ الخارقِ للعادةِ، وتدلُّ آيةُ آلِ عمرانَ على سببٍ آخرَ؛ وهو مشاهدتُهُ عليه السلام للخوارقِ في حقِّ مريمَ عليها السلام، كما يُعربُ عنهُ قولُهُ جلَّ شأنُهُ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [آل عمران: 37 - 38]، ولا تعارضَ بينَ الآيتَينِ؛ فعدمُ ذكرِه هنا للتَّعويلِ على ما ذُكِرَ هناكَ، كما أنَّ عدمَ ذكرِ مُقدِّمةِ الدُّعاءِ هناكَ؛ للاكتفاءِ بذكرِها هنا؛ فإنَّ مِنْ بلاغةِ القرآنِ الاكتفاءَ بما ذُكِرَ في موطنٍ عمّا تُرِكَ في موطنٍ آخرَ[2].

عِلَّةُ فصلِ جملةِ ﴿يَرِثُنِي﴾ عمّا قبلَها:

الجملةُ صفةٌ أوِ استئنافٌ بيانيٌّ، وكلاهما يقتضي الفصلَ

الجملةُ الفعليَّةُ وهي قولُه تعالى: ﴿يَرِثُنِي﴾ إمّا أن تكونَ صفةً لقولِه تعالى: ﴿وَلِيًّا﴾ في قولِه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[3]؛ لأنَّهُ المتبادرُ مِنَ

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 13/ 12.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 254.
(3) الزمخشري، الكشاف: 3/ 5، والبيضاوي، انوار التنزيل: 4/ 6.

الجملِ الواقعةِ بعدَ النَّكراتِ[1]، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ يحيى عليه السلام عاشَ بعدَ موتِ أبيه زكريّا عليه السلام ثمَّ قُتِلَ كما هو قولُ الأكثرينَ.

وإمّا أن تكونَ مستأنفةً استئنافًا بيانيًّا، لئلا يلزمَ ألّا يكونَ قد وُهِبَ مَنْ وصف؛ لموتِ يحيى قبلَ زكريّا عليه السلام[2]، ورُدَّ بأنَّ الرِّواياتِ متعارضةٌ، والأكثرونَ على أنَّهُ قُتِلَ بعدَهُ[3].

وسواءٌ كانتِ الجملةُ صفةً أوِ استئنافًا بيانيًّا فكلاهما يقتضي الفصلَ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تُعطَفُ على الموصوفِ، والاستئنافَ البيانيَّ مُستلزِمٌ للفصلِ.

بلاغةُ الاستعارةِ في مفردةِ الإرثِ:

إرثُ العِلمِ والدِّينِ فضلٌ مِنَ اللهِ لا مِنَّةَ فيه

استُعمِلَ لفظُ الإرثِ في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾؛ لكونِ ذلكَ بغيرِ ثمنٍ ولا مِنَّةٍ[4]، إضافةً إلى أنَّ الأظهرَ الأليقَ بزكريّا عليه السلام أنْ يريدَ وِراثةَ العِلمِ والدِّينِ، فتكونُ الوِراثةُ مُستعارةً؛ لأنَّ الإرثَ في الأصلِ للمالِ[5]، فهي استعارةٌ للفظٍ يُستعملُ في الحسيّاتِ لمعنًى، على سبيلِ الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّةِ.

فائدةُ التَّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ ﴿يَرِثُنِي﴾ ونكتتُه:

إرثُ يحيى عليه السلام أمرٌ مستقبليٌّ

عُبِّرَ بصيغةِ الفعلِ المضارعِ في قولِه سبحانَهُ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾؛ لفائدةٍ ونكتةٍ:

أمّا الفائدةُ فلأنَّ إرثَ يحيى عليه السلام أمرٌ مستقبَليٌّ لم يحصلْ بعدُ، فيناسبُهُ إيرادُ المضارعِ الدالِّ على الاستقبالِ هنا بقرينةِ الحالِ؛ لأنَّ يحيى الوارثَ عليه السلام لم يُخْلَقْ بعدُ.

(1) الخفاجي، عناية القاضي: 6/ 144.
(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 321.
(3) الخفاجي، عناية القاضي: 6/ 144.
(4) الراغب، المفردات: (ورث).
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 5.

وأمّا النُّكتةُ فلبيانِ ثقةِ زكريّا ﷺ باستجابةِ الدُّعاءِ، فأتى بما يُفيدُ تلك الثِّقةَ.

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

يحيى ﷺ جامعٌ إرثَ زكريّا ﷺ وإرثَ آلِ يعقوبَ

الواوُ في قولِه تعالى: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلَها، فتفيدُ اتِّصافَ يحيى ﷺ بالجمعِ بينَ إرثِ زكريّا ﷺ وإرثِ آلِ يعقوبَ، وقيلَ: الواوُ للحالِ، والجملةُ حالٌ مِنْ أحدِ الضَّميرَينِ في ﴿يَرِثُنِي﴾[1]، أي: يَرِثُني حالَ كونِه وارثًا مِنْ آلِ يعقوبَ.

نكتةُ تَكرارِ فعلِ الإرثِ:

الاعتناءُ بالإرثِ مِنْ آلِ يعقوبَ بواسطةِ تَكرارِ الفعلِ

تكرَّرَ فعلُ الإرثِ في قولِه عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، دون أن يُقال: (يرثُني وآل يعقوب)؛ لأنَّ في تَكرارِه مزيدَ عِنايةٍ بالإرثِ مِنْ آلِ يعقوبَ بجعلِه أمرًا مُستقلًّا مقصودًا لذاتِه؛ مبالغة من زكريّا ﷺ في الطلب والتذلّل؛ إذ يُعلِّل طلبه بأنَّ وَلَده سيرثُه وسيرثُ آل يعقوب.

توجيهُ القراءاتِ القرآنيَّةِ:

قراءةُ الجزمِ باعتبارِها جوابًا وقراءةُ الرَّفعِ باعتبارِها نعتًا

قرأَ أبو عمرٍو والكسائيُّ بجزمِ ﴿يَرِثْنِي وَيَرِثْ﴾، وقرأَ الباقونَ برفعِهما ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾[2].

أمّا الرَّفعُ فعلى الصِّفةِ لـ ﴿وَلِيًّا﴾[3]، أو على الاستئنافِ البيانيِّ كما تقدَّمَ[4]، وأمّا الجزمُ فعلى جوابِ الدُّعاءِ في ﴿فَهَبْ﴾[5]، أو على جوابِ شرطٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (إنْ تَهَبْهُ يَرِثْني)[6]، والمعنيانِ متقاربان.

(1) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 383.
(2) ابن الجزري، النشر: 2/ 317.
(3) الواحدي، البسيط: 14/ 193، والزمخشري، الكشاف: 3/ 5، والفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 507، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 6.
(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 321.
(5) الواحدي، البسيط: 14/ 193، والزمخشري، الكشاف: 3/ 5، والفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 507، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 6.
(6) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 5، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 81.

غرضُ حذفِ المفعولِ الثّاني:

الاستغناءُ بدلالةِ المقامِ عنِ الذِّكرِ

حُذِفَ المفعولُ الثّاني في قولِه سبحانَهُ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾؛ استغناءً عن ذكرِه بدلالةِ الحالِ؛ لأنَّ المرادَ بالإرثِ إرثُ الشَّرعِ والعلمِ؛ لأنَّ الأنبياءَ لا توِرِّثُ المالَ[1]، فيكونُ الموروثُ معلومًا، والمعنى: يَرِثُني ويَرِثُ مِنْ آلِ يعقوبَ الشَّرعَ والعِلمَ.

براعةُ تعديةِ فعلِ الإرثِ بنفسِه وبحرفِ ﴿مِنْ﴾ في سياقٍ واحدٍ:

تعديةُ الفعلِ بنفسِه للوراثةِ الكاملةِ وبحرفِ (من) للوراثةِ الجُزئيَّةِ

﴿مِنْ﴾ في قولِه جلَّ شأنُهُ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ لتعديةِ الفعلِ إلى مفعولِه على الأظهرِ؛ لأنَّهُ يقالُ: ورِثْتُهُ، ووَرِثْتُ منهُ، وقد جُمِعَ بينَهما هنا في الآيةِ، وقيلَ: ﴿مِنْ﴾ للتَّبعيضِ لا للتَّعديةِ، أي: ويَرِثُ مِنْ بعضِ آلِ يعقوبَ، وإنَّما حُمِلَتْ على البعضيَّةِ؛ لأنَّ آلَ يعقوبَ لم يكونوا كلُّهم أنبياءَ ولا عُلَماءَ[2]، والذي يظهرُ أنَّها جاءتْ للتَّعديةِ في دخولِها على ضميرِ المتكلِّمِ، وللتَّبعيضِ في دخولِها على آلِ يعقوب، وبه تكونُ الوراثةُ كاملةً لزكريّا ﷺ، وتبعيضيَّةً للآلِ.

توجيهُ ذكرِ آلِ يعقوبَ:

القيَمُ التَّربويَّةُ مشحونةٌ في النَّظمِ القرآنيِّ

لم يكتفِ زكريّا ﷺ بقولِه: ﴿يَرِثُنِي﴾، بل زادَ فقالَ: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، فلم يجعلْ نفسَهُ القِمَّةَ في الطّاعةِ في آلِ يعقوبَ مِنَ الأنبياءِ، وهذا تواضعٌ منهُ، ومراعاةٌ لأقدارِ الرِّجالِ وإنزالِهم مَنازلَهم[3]، وفي ذلكَ أيضًا اقتداءٌ منهُ بيعقوبَ إذ قالَ ليوسفَ ﷺ: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: 6][4]، وفي ذلك الأدبِ الجمِّ اعترافٌ بفضلِ السّابقين، ورجاءٌ أن يكونَ في اللّاحقين.

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 3/ 5، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 6، وزكريا الأنصاري، فتح الرحمن، ص: 350.

(2) الزمخشري، الكشاف: 3/ 5، وأبو حيان، البحر المحيط: 7/ 241، وزكريا الأنصاري، فتح الرحمن، ص: 350.

(3) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 15/ 9030.

(4) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 169.

نوعُ الواوِ ودلالتُها في قولِه تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡهُ﴾:

جمعُ زكريّا عليه السلام بينَ طلبِ الولدِ وطلبِ فضائلِه

الواوُ في قولِه سبحانَهُ: ﴿وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على جملةِ ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا﴾، فيكونُ زكريّا عليه السلام قد جمعَ بينَ طلبِ الوليِّ الوارثِ وجعْلِه مَرْضيًّا عندَ اللهِ والخَلْقِ، ولم يقتصرْ على طلبِه فقطْ؛ لأنَّهُ لا يريدُ مُجرَّدَ الذُّرِّيَّةِ، وإنَّما يريدُ ذُرِّيَّةً طيِّبةً صالحةً، كما أخبرَ عنهُ جلَّ وتباركَ في قولِه: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ﴾ [آل عمران: 38].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالرُّبوبيَّةِ:

الوسائلُ تُقدَّمُ بينَ يدَيْ طلبِ الحاجاتِ

اختارَ زكريّا عليه السلام وصفَ الرُّبوبيَّةِ في قولِه: ﴿وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾؛ لأنَّهُ في مقامِ الطَّلبِ مِنَ اللهِ جلَّ وتباركَ، ولفظُ الرَّبِّ مُنبئٌ عنِ الإحسانِ والإنعامِ، فيكونُ أنسبَ بهذا المقامِ، والمعنى: واجعَلْهُ أيُّها المُحسِنُ إليَّ مَرْضيًّا[1]، فيكونُ اختيارُ هذا الوصفِ دونَ غيرِه بمنزلةِ تقديمِ الوسيلةِ بينَ يدَيْ طلبِ الحاجةِ، كما في قولِه جلَّ وتقدَّسَ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: 5].

فائدةُ توسيطِ ﴿رَبِّ﴾ بينَ مفعولَيِ ﴿وَٱجۡعَلۡهُ﴾:

تقديمُ ما يفيدُ الاعتناءَ بالمطلوبِ

وُسِّطَ المُنادى ﴿رَبِّ﴾ بينَ مفعولَيِ ﴿وَٱجۡعَلۡهُ﴾ في قولِه ﷻ: ﴿وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾، ولم يُقَلْ: (واجعَلْهُ رَضيًّا ربِّ)، أو (ربِّ واجعَلْهُ رَضيًّا)؛ للمبالغةِ في الاعتناءِ بشأنِ ما يستدعيهِ[2]، إضافةً إلى أنَّ تأخيرَ ﴿رَضِيّٗا﴾ يترتَّبُ عليه مراعاةُ تلاؤمِ الفاصلةِ مع ما قبلَها وما بعدَها مِنَ الفواصلِ.

نكتةُ استعمالِ صيغةِ الصِّفة المشبَّهةِ:

(رَضِيًّا) فعيلٌ بمعنى مفعولٍ على الأظهرِ

﴿رَضِيّٗا﴾ في قولِه جلَّ وتباركَ: ﴿وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾ صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ، وهو فعيلٌ بمعنى مفعولٍ، أي: واجعَلْهُ ربِّ مَرْضيًّا في

(1) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 174.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 255، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 383.

أخلاقِه وأفعالِه عندَكَ وعندَ النّاسِ[1]، وقيلَ: هو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، أي: واجعَلْهُ ربٌّ راضيًا بقضائِكَ وقَدَرِكَ[2]، والأوَّلُ أنسبُ[3]؛ لأنَّهُ يشملُ الثّانيَ؛ لأنَّهُ لا يكونُ مَرْضيًّا عندَ اللّه جلَّ شأنُهُ حتّى يكونَ الرِّضا بالقضاءِ والقَدَرِ مِنْ جملةِ صفاتِه.

سرُّ التَّعبيرِ بقولِهِ: ﴿رَضِيًّا﴾ دونَ مرادفاتِه:

التَّنبيه بالأعلى لاشتمالِه لجميعِ الصِّفات

اختيرَ لفظُ الرَّضيِّ في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾، ولم يُقَلْ مثلًا: (واجعَلْهُ ربٌّ صالحًا) ونحوُ ذلكَ؛ لأنَّ المرادَ بالرَّضيِّ هنا: المَرْضيُّ عندَ اللّه والنّاسِ في أخلاقِه وأفعالِه وأحوالِه، ولا يكونُ كذلكَ إلّا إذا كانَ صالحًا وساعيًا في سُبُلِ الخيراتِ والإحسانِ إلى الخلقِ، فالصَّلاحُ مقدِّمةٌ من مقدِّمات الرَّضيّ، فذكرَ الأعلى لاشتمالِه على جميعِ مواصفات ما هو دونَه.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الوَهْنُ والضَّعْفُ:

الوَهْنُ أبلغُ مِنَ الضَّعفِ؛ لأنَّهُ ضَعْفٌ شديدٌ

فُرِّقَ بينَ الضَّعْفِ والوَهْنِ، واختُلِفَ في جهةِ التَّفرقةِ:

فقيلَ: الضَّعْفُ: ضدُّ القوَّةِ، وهو مِنْ فعلِ اللّهِ، كما أنَّ القوَّةَ مِنْ فعلِ اللّهِ، تقولُ: خلقَهُ اللّهُ ضعيفًا، أو خلقَهُ قويًّا، والوَهْنُ: هو أنْ يفعلَ الإنسانُ فِعْلَ الضَّعيفِ، تقولُ: وهَنَ في الأمرِ يَهِنُ وهْنًا، وهو واهنٌ، إذا أخذَ فيه أَخْذَ الضَّعيفِ، وقد يُستعمَلُ الضَّعفُ مكانَ الوَهْنِ مجازًا؛ كما في قولِه تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ﴾ [آل عمران: 146]، أي: لم يَفْعَلوا فِعْلَ الضَّعيفِ[4].

ويَرِدُ على هذا الوجه أنَّ زكريّا عليه السلام قالَ: ﴿وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾،

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 5، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 82.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 82، والسمين الحلبي، الدر المصون: 7/ 569.
(3) الخفاجي، عناية القاضي: 6/ 145.
(4) العسكري، معجم الفروق اللغوية، ص: 330.

ولا شكَّ أنَّ الوَهْنَ فعلُ اللهِ لا فعلُهُ، إلا أن تُحملَ هذه التَّفرقةُ على الغالبِ.

وقيلَ: الوَهْنُ: انكسارُ الجسدِ بالخوفِ وغيرِهِ، والضَّعْفُ: نُقصانُ القوَّةِ[1].

ويَرِدُ على هذا الوجه أنَّ زكريّا ﷺ قالَ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾، ولا شكَّ أنَّ مقصودَهُ نَقْصُ القوَّةِ، لا انكسارُ الجسدِ بالخوفِ وغيرِهِ، وإنْ حُمِلَ على أنَّ الوَهْنَ يُطلَقُ على الانكسارِ المذكورِ لا على أنَّهُ معناهُ دائمًا فهو مقبولٌ.

والحاصلُ: أنَّ بينَ الوَهْنِ والضَّعْفِ تقاربًا شديدًا في المعنى، ولذلكَ قد يُستعمَلُ أحدُهما في مقامِ الآخرِ، والأقربُ: أنَّ الوَهْنَ هو الضَّعْفُ الشَّديدُ[2]، ولذلكَ عبَّرَ به زكريّا ﷺ في قولِهِ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾، وهو في سياقِ إظهارِ استيلاءِ الكِبَرِ والهَرَمِ عليهِ، ولا شكَّ أنَّ حالَ الشّيخوخةِ هو حالُ الضَّعفِ البالغِ الشَّديدِ.

الخوفُ والخشيةُ:

الخوفُ توقُّعُ مكروهٍ، والخشيةُ خوفٌ يَشوبُهُ تعظيمٌ

فُرِّقَ بينَ الخوفِ والخشيةِ: بأنَّ الخوفَ توقُّعُ مكروهٍ عن أَمارةٍ مظنونةٍ أو معلومةٍ، ويضادُّ الخوفَ الأَمنُ، ويُستعمَلُ في الأمورِ الدُّنيويَّةِ والأُخرويَّةِ، قالَ سبحانَهُ: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: 57]، وقالَ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الأنعام: 81]، وقالَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: 3]، وقالَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: 35][3]، ويُطلَقُ الخوفُ على أَثَرِهِ؛ وهو السَّعيُ في مَرْضاةِ المَخوفِ منهُ، وامتثالِ أوامرِهِ؛ كقولِه جلَّ وتباركَ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: 175][4].

(1) الجزائري، فروق اللغات، ص: 163.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 108.
(3) الراغب، المفردات: (خوف).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/ 409.

وأمّا الخشيةُ فهي خوفٌ يَشوبُهُ تعظيمٌ، وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ عن علمٍ بما يُخشى منهُ، ولذلكَ خُصَّ بها العُلَماءُ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: 28]، وقالَ تعالى: ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾﴾ [الكهف: 80]، وقالَ: ﴿مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [ق: 33]، وقالَ: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾﴾ [عبس: 8 - 9][1].

المرأةُ والزوجَةُ:

الزَّوجُ تُستعمَلُ في سياقِ النِّعمةِ والتّوافُقِ وحُسْنِ المُعاشرةِ، والمرأةُ تُستعمَلُ في خلافِ ذلكَ

جرى الاستعمالُ اللُّغويُّ العاديُّ على أنَّ لفظَيْ (زوجٍ) و(امرأةٍ) مترادفانِ، وأمّا في الاستعمالِ القرآنيِّ فجاءَتْ كلمةُ (زوجٍ) في سياقِ النِّعمةِ والتّوافقِ وحُسْنِ المُعاشرةِ، وفي سياقِ ذكرِ نساءِ المؤمنينَ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [البقرة: 25]، وقولِه: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35]، وذلكَ لما في لفظِ الزَّوجِ في اللُّغةِ مِنَ الإشعارِ بالمجانسةِ والاقترانِ.

واستُعمِلَتْ كلمةُ (امرأةٍ) في سياقِ الإخبارِ عن نساءِ أهلِ الشِّركِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: 11]؛ ففرعونُ كانَ مُشركًا، وامرأتُهُ كانَتْ مؤمنةً، فعدلَ القرآنُ عن لفظِ (زوجٍ) الدّالِّ على التَّجانسِ والتَّشاكلِ، وعبَّرَ بلفظِ (امرأةٍ) الدّالِّ على مُجرَّدِ الأُنوثةِ؛ قطعًا للمشابهةِ والتَّجانسِ بينَ الكفّارِ والمؤمنينَ.

وكذلكَ عبَّرَ القرآنُ بلفظِ (امرأةٍ) إذا كانَ الرَّجلُ كافرًا والمرأةُ كافرةً؛ كما في حالِ أبي لَهَبٍ وامرأتِه في قولِه: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾﴾ [المسد: 4]؛ قطعًا للمشابهةِ في الوصفِ بينَ المؤمنينَ والكفّارِ.

(1) الراغب، المفردات: (خشي).

وأمّا قولُهُ تعالى على لسانِ زكريّا ﷺ: ﴿وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا﴾، وقولُهُ عن إبراهيمَ ﷺ: ﴿فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ﴾ [الذاريات: 29] فلأنَّ لفظَ (امرأةٍ) أنسبُ بسياقِ الآيتين، حيث لم تكونا صالحتَين للحملِ والولادةِ المُرتبطَين بصفةِ الأُنوثة[1].

العاقرُ والعقيمُ:

أصلُ العَقْرِ قطعُ الأصلِ، ومنهُ استُعيرَ: رجلٌ عاقرٌ، وامرأةٌ عاقرٌ؛ وهي الَّتي لا تَلِدُ، كأنَّها تَعقِرُ ماءَ الفَحْلِ[2]، وأصلُ العُقْمِ: اليُبْسُ المانعُ مِنْ قَبولِ الأثرِ، والعقيمُ مِنَ النِّساءِ هي الَّتي لا تقبلُ ماءَ الفَحْلِ[3].

لفظُ (العاقرِ) أعمُّ؛ لأنَّهُ يشملُ عدمَ الإنجابِ بأصلِ الخِلْقةِ، وعدمَهُ بسببِ عِلَّةٍ أو مَرَضٍ

وفُرِّقَ بينَهما: بأنَّ العاقرَ هي الَّتي لا تَلِدُ أصلًا، أوِ الَّتي كانَتْ تَلِدُ ثمَّ انقطعَ حَملُها لعِلَّةٍ مَرَضيَّةٍ أو لكِبَرِ سِنِّها، وقد وردَتْ هذه اللَّفظةُ ثلاثَ مرّاتٍ في حقِّ امرأةِ زكريّا ﷺ وهي لم تكنْ تَلِدُ أصلًا، مرَّتين في هذه السّورةِ: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا﴾، ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا﴾، ومرَّةً في سورةِ آلِ عمرانَ في قولِه سبحانَهُ: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ﴾ [آل عمران: 40]، وأمّا العقيمُ فهي الَّتي لا تَلِدُ بأصلِ الخِلْقةِ لا لعِلَّةٍ أو مَرَضٍ، وقد وردَتْ هذه اللَّفظةُ في قولِه تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾ [الشورى: 50]، وقولِهِ: ﴿فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا وَقَالَتۡ عَجُوزٌ عَقِيمٞ ٢٩﴾ [الذاريات: 29][4].

والحاصلُ أنَّ لفظَ (العاقرِ) أعمُّ؛ لأنَّهُ يشملُ عدمَ الإنجابِ بأصلِ الخِلْقةِ، ويشملُ عدمَهُ بسببِ عِلَّةٍ أو مَرَضٍ أو كِبَرِ سِنٍّ.

(1) محمد داود، معجم الفروق الدلالية، ص: 278 - 280، وزيدان، الفروق اللغوية في القرآن، ص: 596، والنزهي، الفروق اللغوية، ص: 40.
(2) الراغب، المفردات: (عقر).
(3) الراغب، المفردات: (عقم).
(4) زيدان، الفروق اللغوية في القرآن، ص: 691 - 693.

الإعطاءُ والهِبَةُ:

الهِبَةُ تقتضي التَّمليكَ، والإعطاءُ قد يكونُ بتمليكٍ وبدونِه

فُرِّقَ بينَ (الإعطاءِ) و(الهِبَةِ): بأنَّ الإعطاءَ في الأصلِ هو اتِّصالُ الشَّيءِ بالآخِذِ لهُ؛ كإعطائِكَ المالَ لزيدٍ؛ ليتَّجرَ لكَ بهِ، ولا يقتضي التَّمليكَ، وأمّا الهِبَةُ فتقتضي التَّمليكَ، فإذا وهبتَهُ شيئًا فقد ملَّكتَهُ إيّاهُ، ثمَّ كَثُرَ استعمالُ الإعطاءِ في التَّمليكِ، فيقالُ: أعطاهُ مالًا، إذا ملَّكَهُ إيّاهُ[1]، وكَثُرَ استعمالُ العطاءِ والعطيَّةِ في القرآنِ في الصِّلاتِ والمِنَحِ وأنواعِ الثَّوابِ[2]؛ كقولِه سبحانَهُ: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ١٠٨﴾ [هود: 108]، وقولِه: ﴿كُلّٗا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ٢٠﴾ [الإسراء: 20]، وقولِه: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابٗا ٣٦﴾ [النبأ: 36].

الآلُ والأهلُ:

الأهلُ أعمُّ مِنَ الآلِ مِنْ حيثُ الإضافةُ

(الآلُ) مقلوبٌ مِنَ (الأهلِ)، ويُصغَّرُ على (أُهَيْلٍ)، وفُرِّقَ بينَهما: بأنَّ (الآلَ) مخصوصٌ بالإضافةِ إلى الأعلامِ النّاطقينَ، ولا يُضافُ إلى النَّكراتِ، ولا إلى الأزمنةِ والأمكنةِ، يقالُ: آلُ فلانٍ، ولا يقالُ: آلُ رجلٍ، ولا آلُ زمانٍ كذا أو موضعٍ كذا، ويُضافُ إلى الأشرفِ الأفضلِ، فيقالُ مثلًا: آلُ اللهِ، وآلُ السُّلطانِ، ولا يقالُ: آلُ الخيّاطِ.

والأهلُ يُضافُ إلى الكلِّ، يقالُ: أهلُ اللهِ، وأهلُ الخيّاطِ، كما يقالُ: أهلُ زمنٍ كذا وبلدٍ كذا[3].

ويُطلَقُ الآلُ أيضًا على الأتباعِ والموالينَ، قالَ سبحانَهُ: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر: 46][4].

(1) النزهي، الفروق اللغوية، ص: 40.
(2) الراغب، المفردات: (عطو).
(3) الراغب، المفردات: (آل)، والنزهي، الفروق اللغوية، ص: 29.
(4) زيدان، الفروق اللغوية في القرآن الكريم، ص: 9.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثلاثون،
سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 30 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-27-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 30 : المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-27-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725630 بتاريخ 2024/11/04م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»